هل يجوز تعدد الأزواج ؟

قبل أن يبدأ الأستاذ نبيل الحصة قالت : يا أستاذ لقد انتهينا بحمد الله من المنهج الدارسي ، لم ننته من مناقشة بقية الأسئلة ، وهذه آخر حصة في الفصل الدراسي الأول .

قال الأستاذ نبيل : عندنا فصل دراسي ثاني نكمل فيه ما فاتنا .

- أريد أن أعرف إجابة بقية الأسئلة ولم يتبق إلا سؤالاً أو اثنين فقط .

- تفضلي يا سارة .

قالت شروق : لقد كان لي سؤال آخر الحصة الماضية أتذكره يا أستاذ ؟

قالت بعض الطالبات : ما هذا السؤال ؟

لماذا لم يسمح الإسلام بتعدد الأزواج ؟

ضحك الأستاذ وقال : لقد سألت سفسطائية آخر الزمان من باب المشاغبة والجدل البيزنطي ، ولماذا سمح الإسلام بتعدد الزوجات للرجال ولم يسمح لتعدد الأزواج للنساء؟ أليس كذلك يا شروق ؟

- بلى .. يا أستاذ مع أني لا أدري ما معني سفسطائي .

- ومع أن إجابة السؤال لا يجهلها عاقل إلا أننا سنجيب عن السؤال لبيان الاختلاف بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالجنس.

إن جميع الديانات السماوية والقوانين الوضعية متَّفقة على أنه لا يجوز للمرأة أن تعدد الأزواج ؛ فالله سبحانه جعل المرأة هي الوعاء ، والرجل ليس كذلك ، فلو

حملت المرأة بجنين " وقد وطئها عدة رجال في وقت واحد " لما عُرِف أبوه ، واختلطت أنساب الناس ولتهدمت البيوت وتشرد الأطفال ، ولأصبحت المرأة مثقلة بالذرية الذين لا تستطيع القيام بتربيتهم والنفقة عليهم ولربما اضطرت النساء إلى تعقيم أنفسهن .

تعدد الأزواج وواجبات الزوجة

كما أن تعدد الأزواج يمنع المرأة من أداء واجبات الزوجة بصورة متساوية وعادلة بين أزواجها سواء أكان ذلك في الواجبات المنزلية أو في العلاقات الجنسية وبخاصة وأنها تحيض لمدة خمسة أو سبعة أيام في كل شهر ، وإذا حملت تمكث تسعة أشهر في معاناة جسدية تحول دون القيام بواجباتها نحو الرجال الذين تزوجوها . وعند ذلك سيلجأ الأزواج- بلا شك – إلى الخليلات من بنات الهوى أو يطلقونها فتعيش حياة قلقة غير مستقرة .

تعدد الأزواج والطب

ثم إن الثابت الآن – طبيّاً – أن الأمراض الخطيرة التي انتشرت كالإيدز والزهري والسيلان ... من أهم أسبابها كون المرأة يطأها أكثر من رجل ، فاختلاط السوائل المنوية في رحم المرأة يسبب هذه الأمراض الفتاكة ، ولذلك شرع الله العدّة للمرأة المطلقة أو المتوفى عنها زوجها حتى تمكث مدة لتطهير رحمها ومسالكها من آثار الزوج السابق وللطمث الذي يعتريها دور أيضاً في هذه العملية .

وهنا أخرج الأستاذ بعض أوراقه وأخذ يقلب فيها ثم بدأ يقرأ : " إن الحقيقة العلمية ناطقة من خلال الإحصائيات التي تؤكد أن نسبة عالية من سرطان الرحم تحدث بين النسوة اللائي يمارسن البغاء، لتعدد مصادر الماء في المكان الواحد(فرج المرأة) وكان هذا عقوبة للزناة في الدنيا قبل الآخرة .

وعلى ذكر البغاء فإن الدراسات النفسية تؤكد أن دافع النساء اللاتي يمارسن البغاء ، في الغالب الأعم ، يكون من أجل المال لا للإشباع الجنسي ، بعكس

الرجال الذين يترددون على بيوت البغاء فإن الدافع لديهم هو إشباع غرائزهم الجنسية لذا يبذلون الكثير من المال من أجل الحصول على هذا الإشباع وهذا يؤكد أن التعدد يتوافق مع طبيعة الرجال ولا يتناسب مع طبيعة النساء.

تقول لينا فارس أخصائية نفسية : " المرأة البغي : هي من تقدِّم جسدها فرصة لينال الرجل لذاته الجنسية مقابل ثمن يدفعه من غير أن يكون مقصدها هي الحصول على نفس هذه المتعة. فهي لا تبحث عن طريق هذا الاجتماع لا عن اللذة ولا الحب ولا العطف ولا الحنان إنما تسعى للثمن " .

لقد أثبتت الإحصائيات أنَّ أكثر الذين يذهبون إلى أماكن الدَّعارة والفحش هم الرجال ومن المتزوجين. أما المرأة التي تذهب إلى هذه أماكن الدَّعارة أكثرهن يذهبن كرهًا، إما بسبب فقرها واحتياجها إلى المال وتأمينها العيش السعيد أو بسبب الجهل، باستثناء القلة القليلة منهن يذهن لأجل الشهوة.

والذي يؤكد ذلك أنَّ أكثر النساء عندما تفقد زوجها عملاً بفطرتها التي فطر الله بهن، لا ترغب بالزّواج عمومًا؛ وسبب عدم زواجها لأنَّ في تكوين المرأة ليست الشهوة بالدرجة الأولى بل عملها الأصلية هي الأُمومة وتربية أولادها وتكوين الأسرة السعيدة كما أراد الله تعالى.

لقد اِكتشف علم الطب الحديث خطورة زواج المرأة لأكثر من زوج وذلك لأنَّ للسائل الذكري شفرة خاصة بها، يختلف من شخص إلى أخر، كما في اختلاف بصمات الإصبع. وأن المرأة تحمل داخل جسدها جهازًا مثل كمبيوتر يختزن شفرة الرجل الذي يعاشرها. وإذا دخل على هذا الكمبيوتر أكثر من شفرة فلا تقبلها فكأنما دخل فيروس إلى الكمبيوتر ويصاب بالخلل والاضطراب. وإن جميع ممارسي مهنة الدعارة يصبن بالأمراض الخبيثة وخاصة بسرطان الرحم. ومع الدراسات المكثفة للوصول لحل هذه المشكلة فوجدوه أكبر علاج تكمن في نظام الإسلام التي تحرم بمثل هذه الأمور واعتبرها زنا تستحق العقاب. ونواصل ونقول

من أجل طهارة المرأة تحتاج مدة العدة التي شرعها الإسلام حتى تستطيع استقبال شفرة جديدة بدون إصابتها بأذى. وهذا الاكتشاف الطبي توضح جواب سؤال لماذا تتزوج المرأة رجلاً واحدًا ولا تعدد أزواج؟

علاقة المرأة بالشيطان

قالت سارة : لقد أجبت حضرتك قبل ذلك عمن شبه المرأة بالكلب والحمار فما رأيك في تشبيهها بالشيطان ؟

- تقصدين قول النبي " لا يخلُونَّ رجلٌ بامرأةٍ إلا كان ثالثَهما الشيطانُ " .

- نعم يا أستاذ أليس في هذا إهانة للمراة ؛ فهي إما شيطان ، أو مساعدة شيطان ؟!!

ضحك الأستاذ وقال : المراد بالخلوة انفراد الرجل بالمرأة الأجنبية عنه في مكان لا يراهم فيه أحد . والملاحظ أن النبي ﷺ ينهى الرجل بالخلوة بالمرأة لما يعلم من غريزة حب الرجال للنساء كما بينا في الشبهة السابقة فأي إساءة للمرأة في ذلك ؟! إن النبي ﷺ يريد أن يحافظ على المرأة من إساءة الرجل عليها والاعتداء عليها في غيبة من يدافع عنها ويحميها منه ، وأن يقطع طريق الشيطان على الرجل الذي يزين له ارتكاب الفاحشة وتغريه قوته بإرغام المرأة عليها مستغلاً انفراده بالمرأة والمتأمل في نص الحديث يجد النبي ﷺ يحذر من سوء أخلاق الرجال بعد انقضاء زمان النبي والصحابة الكرام فلا يتورَّع هؤلاء الرجال عن الكذب وشهادة الزور لذا ينهى ﷺ عن خلو الرجل بالمرأة والتزام الجماعة وعدم الفرقة ويعلل ذلك بأن الشيطان سلطته أقوى على الواحد الفرد وتضعف سلطة الشيطان بزيادة العدد والجماعة .

عن عمر بن الخطاب قال : قال رسول الله ﷺ : " أُوصِيكم بِأَصْحَابِي، ثُّم الذين يلونَهم، ثم الذين يلونَهم، ثم يَفْشُو الكذبُ حتى يحلفَ الرجلُ ولا يُستَحْلَفُ، ويشهد

الشاهدُ ولا يُسْتَشْهَدُ . ألا لا يخلُونَّ رجلٌ بامرأةٍ إلا كان ثالثَهما الشيطانُ . عليكمْ بالجماعةِ، وإياكم والفرقةَ، فإنَّ الشيطانَ مع الواحدِ وهو من الاثنينِ أبعدُ . من أراد بحبوحةَ الجنةِ فلْيلزمِ الجماعةَ . من سرَّتهُ حسنتُه وساءتْه سيئتُه فذلكمُ المؤمنُ " [صحيح الترمذي]

والخلوة معناها لغة: الانفراد، وفي حالة التعدد لم ينفرد الرجل بالمرأة، ولم تنفرد به . لذا قال النبي ﷺ " لا يخلون رجل بامرأة "، لم يقل " ما خلا رجل بنساء " ولا " ما خلا رجال بامرأة " فهذه الصورة التي وقع فيها التعدد لا تدخل في نص الحديث .

ويؤكد هذا حديث عبد الله بن عمر " أنَّ نفرًا من بني هاشمٍ دخلوا على أسماءَ بنتِ عميسٍ . فدخل أبو بكرٍ الصديقُ ، وهي تحتَه يومئذٍ ، فرآهم . فكرَهَ ذلك . فذكر ذلك لرسولِ اللهِ ﷺ وقال : لم أرَ إلا خيرًا . فقال رسولُ اللهِ ﷺ " إنَّ اللهَ قد برَّأها من ذلك " . ثم قام رسولُ اللهِ ﷺ على المنبرِ فقال " لا يدخلَنَّ رجلٌ ، بعد يومي هذا ، على مُغيبةٍ ، إلا ومعَه رجلٌ أو اثنانِ. " [صحيح مسلم] .

" المُغيبة " وهي المرأة الَّتِي غاب عنها زوجُها عن مَنزِلها، سواءٌ غابَ عن البلدِ بأنْ سافَرَ أو غابَ عن المنزلِ وإنْ كان في البَلدِ، " إلَّا ومعه رجلٌ أو اثنانِ " ؛ سدًّا لِذَرِيعَةِ الخَلْوة، ودَفعًا لِمَا يُؤدِّي إلى التُّهَمة، وإنَّما اقتَصَر على ذِكر الرجلِ والرَّجُلَيْن؛ لصلاحيةِ أولئك القَوْم؛ لأنَّ التُّهَمةَ كانت ترتفِع بذلك القَدْر .

فمنع الخلوة إنما كان لأنها مظنة الفتنة، وطريق إلى الإغراء بالمعصية، ومع وجود التعدد تصبح المظنة بعيدة، كما جرت بذلك العادة .

وعلى هذا لا تتحقّق الخلوة في الشوارع والمحال التجاريّة والمواصلات التي تغصُّ بالرّجال والنِّساء، وإنّما المطلوب هو الحشمة في الملابس والأدب في الكلام، وعدم الاحتكاك بين الطرفين، وبخاصّة في الزّحام.

ومن المباح أيضا الخلوة بمعنى انفراد رجل بامرأة في وجود الناس، بحيث لا تحتجب أشخاصهما عنهم، بل بحيث لا يسمعون كلامهما. فعن أنس بن مالك قال " جاءت امرأة من الأنصار إلى النبيِّ ﷺ فَخَلَا بِها " [صحيح البخاري] .

وقد تكون الخلوة بالأجنبية واجبة في حال الضرورة، كمن وجد امرأة أجنبية منقطعة في برية، ويخاف عليها الهلاك لو تركت.

قالت سارة : آخر سؤال يا أستاذ ، لماذا لا يفلح قوم ولوا عليهم امرأة مع أن المرأة في العصر الحديث قد اختيرت لتولّي الحكم والوزارة والمناصب الكبرى وقد قامت بكل هذا خير قيام .. خير من الرجال ؟!

لن يفلح قوم ولّوا عليهم امرأة

– أولاً نذكر نص الحديث فعن أبي بَكرَة قال : " لما بلغ رسولَ اللهِ ﷺ أنَّ أهلَ فارسٍ قد ملَّكوا عليهم بنتَ كِسرى، قال : " لن يُفلحَ قومٌ ولَّوا أمرَهم امرأةً "

[صحيح البخاري]

والحديث نبوءة من النبيِّ ﷺ عمَّا سيَحدُث للفُرسِ مِن الخُسرانِ والهزيمةِ وبُشْرَى للصحابة بالنصرِ عليهم، وقد حدَث ذلك. وليس فيه انتقاص للمرأة ولا تقليل من شأنها .

وهذا ليس الحديث الوحيد الذي يتنبأ فيه النبي ﷺ بزوال ملك كسرى وبشارة المسلمين بفتح بلاد كسرى فقد جاء في حديث النبي ﷺ لعدي بن حاتم " ولَئنْ طالَت بكَ حَياةٌ لتُفتَحَنَّ كُنوزُ كِسرَى قال : كِسرَى بنُ هُرمُزَ قال : كِسرَى بنُ هُرمُزَ " [صحيح البخاري] وفي حديث ابن عباس ما يدل على أن زوال ملك الفرس ليس بسبب أن امرأة ملكتهم إنما بسبب تمزيق كسرى لرسالة النبي ﷺ ودعاء النبي عليهم بتمزيق ملكهم قال ابن عباس : " أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ بعث بكتابهِ إلى كِسرى، مع عبدِ اللهِ بنِ حذافةَ السهميّ ، فأمره أن يدفعَه إلى عظيمِ البحرَينِ، فدفعهُ عظيمُ البحرَينِ إلى كِسرى، فلما قرأه مزَّقهُ، فحسبتُ أن ابنَ المسيّبِ قال : فدعا عليهمْ رسولُ اللهِ ﷺ أن يُمزَّقوا كلَّ ممزَّقٍ " [صحيح البخاري]

استجابَ اللهُ دعاءَ نبيِّه ﷺ ، ولم تَمضِ سوى سَنواتٍ قَلائِلَ حتَّى زالَ سُلطانُ الفُرْسِ نِهائيًّا مِن جميعِ الأرض، واضمحَلَّ بدعوةِ النَّبيِّ ﷺ وانقرَضوا بالكلِّيَّة في خلافةِ عمرَ بن الخطاب.

فالشبهة إنما جاءت من خلط الولايات الجزئية كالوزارة والسفارة والخاصة بالإمامة العظمى والولاية العامة لدار الإسلام وأمته وهى الولاية التي اشترط جمهور الفقهاء " الذكورة " فيمن يليها .. ولا حديث للفقه المعاصر عن ولاية المرأة لهذه الإمامة العظمى ؛ لأن هذه الولاية قد غابت عن متناول الرجال ، فضلاً عن النساء ، منذ سقوط الخلافة العثمانية [١٣٤٢ هجرية ١٩٢٤م] وحتى الآن..!

والقرآن الكريم لم يعرض لقضية ولاية المرأة ، كما لم تعرض لها السنة النبوية ، لأن القضية لم تكن مطروحة على الحياة الاجتماعية والواقع العملي لمجتمع صدر الإسلام ، فليس لدينا فيها نصوص دينية أصلاً ،ومن ثم فإنها من مسائل الاجتهاد.

إن هذه القضية هي من "مسائل المعاملات" وليست من "شعائر العبادات" وإذا كانت " العبادات توقيفية " تُلْتَمس من النص وتقف عند الوارد فيه فإن " المعاملات " تحكمها المقاصد الشرعية وتحقيق المصالح الشرعية المعتبرة ، والموازنة بين المصالح والمفاسد فيها ، ويكفى في "المعاملات" ألاَّ تخالف ما ورد في النص ، لا أن يكون قد ورد فيها نص .

باب الاجتهاد الجديد والمعاصر والمستقبلي في هذه المسألة وغيرها من فقه الفروع مفتوح ، لأنها ليست من المعلوم من الدين بالضرورة أي المسائل التي لم ولن تختلف فيها مذاهب الأمة ولا الفِطر السليمة لعلماء وعقلاء الإسلام .

وأنا سوف أقرأ عليك ما قاله العلماء المعاصرون في ذلك .

قالت سارة مازحة : يبدو أن حضرتك قد أعددت للأسئلتي إجاباتها .

- أنسيتي أنك في بداية العام الدراسي قد أعطيتني قائمة بجميع أسئلتك ، وفي هذه الحقيبة كل الإجابات .
- ليتني ما اعطيت حضرتك الأسئلة حتى أفاجئك بها .
- كنت سأجيب عما أعلم ، وأأجل الرد عما أجهل حتى أعد إجابته .

قالت سلمي : نعم العالم أنت يا أستاذ .

وبعد أن شكر الأستاذ سارة على أن حفزته على البحث في قضايا كان يجهل تفاصيل بعضها ، وشكر سلمى على حسن ظنها به قال : يقول د. محمد عمارة في جريدة " الاتحاد الإماراتية " المسلمون مجمعون على أن الإسلام سبق كل الشرائع الوضعية والحضارات الإنسانية عندما أعطى المرأة ذمة مالية خاصة، وولاية وسلطاناً على أموالها، كما أن لها ولاية على نفسها، تؤسس لها حرية وسلطاناً في زواجها، وسلطانها في هذا يعلو سلطان وليها الخاص والولي العام، وأيضاً المسلمون مجمعون على أن للمرأة ولاية ورعاية وسلطاناً في بيت زوجها، وفي تربية أبنائها.

والمشكلة أن قطاعاً من الفقهاء وقف بالولايات المباحة والمفتوحة ميادينها أمام المرأة عند الولايات الخاصة، واختاروا حجب المرأة عن " الولايات العامة " ، التي تلي فيها أمر غيرها من الناس، خارج الأسرة وشئونها، ونجد من تطبيقات وممارسات مجتمع النبوة والخلافة الراشدة مشاركات للنساء في العمل العام من الشورى في الأمور العامة، وتأسيس الدولة الإسلامية الأولى. وحتى ولاية الحسبة والأسواق والتجارات وانتهاء بالمشاركة في القتال.

هناك فهم مغلوط للحديث النبوي الشريف: " ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة " إذ هو الحديث الذي يستظل بظله كل الذين يحرمون مشاركة المرأة في الولايات العامة والعمل وإذا كانت صحة الحديث من حيث " الرواية " هي حقيقة لا شبهة فيها، فإن إغفال مناسبة ورود هذا الحديث يجعل " الدراية " بمعناه الحقيقي مخالفة للاستدلال به على تحريم ولاية المرأة للعمل العام .

فملابسات ورود الحديث تجعله نبوءة سياسية بزوال ملك فارس وهي نبوءة نبوية قد تحققت بعد ذلك بسنوات أكثر منه تشريعاً عاماً يحرم ولاية المرأة للعمل السياسي العام.

إن مفهوم الولاية العامة قد تغيَّر في عصرنا الحديث، وذلك بانتقاله من " سلطان الفرد " إلى " سلطان المؤسسة " ، والتي يشترك فيها جمع من ذوي السلطان

والاختصاص. فقد تحول القضاء من قضاء القاضي الفرد إلى قضاء مؤسسي، يشترك في الحكم فيه عدد من القضاة. فإذا شاركت المرأة في " هيئة المحكمة " فليس بوارد الحديث عن ولاية المرأة للقضاء، بالمعنى الذي كان وارداً في فقه القدماء؛ لأن الولاية الآن لمؤسسة وجمع، وليست لفرد من الأفراد، رجلاً كان أو امرأة. بل لقد أصبحت مؤسسة التشريع والتقنين مشاركة في ولاية القضاء، بتشريعها القوانين التي ينفذها القضاة، فلم يعد قاضي اليوم ذلك الذي يجتهد في استنباط الحكم واستخلاص القانون، وإنما أصبح " المنفذ " للقانون الذي صاغته وقننته مؤسسة، تمثل الاجتهاد الجماعي والمؤسسي لا الفردي.

لقد تحدَّث القرآن الكريم عن ملكة سبأ وهي امرأة فأثني عليها وعلى ولايتها للولاية العامة؛ لأنها كانت تحكم بالمؤسسة الشورية لا بالولاية الفردية، وذم القرآن الكريم فرعون مصر وهو رجل لأنه انفرد بسلطان الولاية العامة وسلطة صنع القرار. فلم تكن العبرة بالذكورة أو الأنوثة في الولاية العامة وإنما كانت العبرة بكون هذه الولاية مؤسسية شورية أم سلطاناً فردياً مطلقاً.

إن الأحكام الفقهية التي هي اجتهادات الفقهاء، مثلها كمثل الفتاوى، تتغيَّر بتغيُّر الزمان والمكان والمصالح الشرعية المعتبرة فتولي المرأة للقضاء قضية فقهية، لم ولن يغلق فيها باب الاجتهاد الفقهي الإسلامي. وأيضاً أن اجتهادات الفقهاء القدماء حول تولي المرأة منصب القضاء هي اجتهادات متعددة ومختلفة باختلاف وتعدد مذاهبهم واجتهاداتهم في هذه المسألة.

إن الذين قاسوا القضاء على الإمامة العظمى التي هي الخلافة العامة على أمة الإسلام ودار الإسلام مثل فقهاء المذهب الشافعي قد منعوا تولي المرأة القضاء، لاتفاق جمهور الفقهاء باستثناء بعض الخوارج على جعل " الذكورة " شرطاً من شروط الخليفة والإمام ، فاشترطوا هذا الشرط " الذكورة " في القاضي، قياساً على الخلافة والإمامة العظمى. ويظل هذا القياس قياساً على "حكم فقهي" ليس عليه إجماع وليس قياساً على نص قطعي الدلالة والثبوت. والذين أجازوا توليها

القضاء، فيما عدا قضاء "القصاص والحدود" مثل أبي حنيفة وفقهاء مذهبه قالوا بذلك لقياسهم القضاء على الشهادة، فأجازوا قضاءها فيما أجازوا شهادتها فيه ".

قال الدكتور على جمعة المفتى السابق خلال برنامج "والله أعلم" على قناة CBC، إن حديث رسول الله ﷺ : " لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة " خاص ببنت كسرى." .

وعلى ذلك فالولاية السياسية في الإسلام للأصلح لها القادر عليها لا فرق في ذلك بين رجل أو امرأة .

وبهذا أتمنى أن أكون قد أجبت عن كل التساؤلات حول إساءة الإسلام للمرأة ،

– استعد يا أستاذ لإجابة أسئلة جديدة في الفصل الدراسي الثاني ، ولن أخبرك بها مسبقاً حتى تكون مفاجئة لك .

ضحك الأستاذ نبيل ، وضحكت الطالبات وشكرن الأستاذ على غزيز علمه وسعة صدره ، وشكرت الطالبات اللاتي كلفهن الأستاذ بإعداد البحوث على مساعدته لهن في إعداد هذه البحوث .

وشكر الأستاذ نبيل رغبة الطالبات في المعرفة والبحث في أمور الدين والاعتراف بالحق متى علمنه ، متمنياً لهن النجاح والتوفيق .

***